ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Educational Philosophy of the Child Rights System in Education

Prof. Dr. Wafaa Khalil Ismail

Institute of Fine Arts / Rusafa Al-Oula

* *Corresponding author: E-mail* : wafaakhalee832@gmail.com

***Keywords*:**
educational system,
rights,
children,
education.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 3 Sept. 2020
Accepted 22 Oct 2020
Available online 16 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The researcher studies the educational environment that the child lives within alongside different social problems such as poverty, poor healthy conditions, bribery, and mismanagement—a matter that leads to the decline of the necessary services starting from school building to educational materials. The aim of the research is to know the educational philosophy coincided with children's rights regarding the educational system. The research includes a set of international documents concerning the educational system of children's rights. The research examines the educational environment of the child through the lenses of pre-school's education, which is responsible for the development of the basic cognitive and psychological capabilities in early stages of childhood, as well as the role of the school in the development of the child's personality and talents. The research deals with a set of important conclusions and recommendations.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.23

الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم

م. د وفاء خليل اسماعيل/ معهد الفنون الجميلة / الرصافة الاولى

الخلاصة:

موضع البحث يقع تحت عنوانه الرئيس الفلسفة التربوية وحيث اهتمت الباحثة من خلالها بدراسة الواقع الذي يعيشه الطفل في مجال التربية والتعليم مستعرضه هذه الشريحة المهمة في المجتمع من المشكلات التي يعاني منها الطفل . وحيث انعكست مشكلات المجتمع الكبرى كالفقر وسوء الاحوال الصحية على النظام التعليمي ، واحدثت ظواهر سلبية كثيرة كالرشوة وسوء الادارة مما ادى الى تراجع الخدمات الضروري بدءا من بناية المدرسة ومرافقها وصولا الى المواد التعليمية . إذ الهدف من البحث هو معرفة معرفة الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية و التعليم. كما يتضمن البحث مجموعة من الوثائق الوثائق الدولية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم وحيث بدأ الاهتمام بحقوق الطفل منذ عام ١٩١٩م ١٩١٩م من خلال لجنة الامم المتحدة الخاصة يتعلم الطفل وكما يتضمن البحث على وقائع الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم . وحيث استعرض البحث الواقع التعليمي للطفل من خلال خلال التعليم ما قبل المدرسة والتي تغير الخطوة الاولى لأي استمرارية في التعليم وهي تنمية القدرات

المعرفية والنفسية الاساسية في الطفولة المبكرة وأيضا دور المدرسة في نمو شخصية الطفل ومواهبه وايضا وايضا يتضمن البحث على التعليم والتربية وحق الطفل ، فبالنسبة للتعليم حيث يعد احد المؤشرات المهمة في الميادين الاساسية في قياس مستوى التنمية البشرية ومستوى المعيشة لأي مجتمع اما التربية وحقوق الطفل وهو حديث الشأن العام والتنمية وتحديث المجتمع وذلك لان التطلع الى التنمية والتحديث لا يستقيم من دون استحضار الحق قي التعليم وحرية الرأي ، وأيضا يتناول البحث مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات المهمة للبحث .

المقدمة :

من المعلوم ان قضية حقوق الطفل في التربية والتعليم من الحقوق الاساسية التي أصبحت في هذا العصر الذي نعيشه ويعتبر من القضايا التي تشغل العالم بأسره . وذلك نظرا للمركز القانوني الذي اصبح الفرد يتمتع به وعلى وفق منظومة القانون الدولي لحق التعليم حيث اصبح الطفل احد اشخاص القانون الدولي التي تتدرج في إطاره السيادة الوطنية لكل دولة على حدة واصبح الاهتمام بقضايا حقوق الطفل مقياس دولة التقدم والديمقراطية .

مشكلة البحث :

إ ن مشكلة غياب الفلسفة التربوية لحقوق الطفل في التربية والتعليم مشكلة صعبة وخطيرة وتكون في مجال خلاف دائم مستمر بين الفلاسفة التربويين ورجال التربية المسؤولين عن الاصلاح التعليمي وبعدم وضوح الفلسفة التربوية للنظام التربوي لحقوق الطفل وفي الوقت الحاضر ما تشهده المنطقة العربية شبه عقيمه اذ لا سبيل لحسم هذه المشكلة او البث فيها نهائيا بما لدينا من طرائق واساليب زودنا بها العلم وانما ستظل قضية مجالها النظر والفكر وستبقى محور يدور حوله الحديث عن الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم . ويمكن القول ان احد اسباب ازمتنا التعليمية اننا نهرب من المناقشة ولطلب الاجابة السريعة و الحلول الجاهزة وهذا يشمل الكثير من رجال التربية والتعليم كالموجه والمخطط والمصمم والمسؤول والمعلم والمتعلم والجميع يهربون من المناقشة بدعوى اعباء العمل او الدراسة وعدم جدوى التفلسف . لذا اصبحت الحاجة ماسة الى فلسفة تربوية تقود العملية التربوية وترشدها وتتجاوب مع هذه الامواج العنيفة المتساندة احيانا والمتصارعة احيانا اخرى (احسان ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠) لذا يقع موضوع البحث تحت عنوان (الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم) فالباحثة تهتم بدراسة حقوق الطفل في التربية والتعليم و الواقع الذي يعيشه الطفل على صعيد المنطقة العربية وخصوصا العراق . لعرض اهم الحقوق التي نصت عليها الشريعة الاسلامية وما بعدها الاعلانات والاتفاقيات الدولية ومن بينها ا تفاقية حقوق الطفل الدولية في التربية والتعليم والتي صادقت عليها فيما بعد الحكومات وما تضمنه الدستور من نصوص تخص الطفل وحقوقه التعليمية وعلى الرغم من ان المجتمع العربي وبالأخص العراقي شهدت احداث مأساوية دفع ثمنها الطفل ومن هذه الاحداث الحروب وظروف

الاحتلال وغيرها ادت التي تراجع ادوار ووظائف المؤسسات التعليمية واقتراحات للقانون والتجاوزات على السلطة وغير ذلك من الاحداث والظواهر التي شكلت بمجموعها بيئة اجتماعية تجعل الانحراف ممكنا وكأن الضحية الاولى هو (الطفل) (الهيبتي ، ١٩٨٨ ، ص ٥٠) ولأهمية مرحلة الطفولة بوصها تشكل جزءا كبيرا من عمر الانسان وتترك بصماتها في كل جزء من شخصيته تستوجب ان توليها الرعاية و العناية للازمتين لان للطفل احتياجات مادية ومعنوية وبالتالي له حقوقه التي يكون عاجزا عن المطالبة بها نظرا لقصوره البدني والعقلي والتي يجب اخذها بنظر الاعتبار عند التخطيط لتربيته وعند وضع التشريعات الاجتماعية التي تكفل حقوقه التربوية والتعليمية . اذ ان تحسن حياة الطفل وتأمين متطلباته ليست هية بل هي مطلب قانوني اساسي يجب التأكد عليه وتعزيزه وتطبيقه لذا تحاول الباحثة في هذه الدراسة الى اجابه تساؤلات عده ومنها

١. ما حقوق الطفل في التربية والتعليم
٢. ما هو الواقع التعليمي والتربوي للطفل
٣. ما مدى تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في التربية والتعليم الدولية

واخيرا تلمست الباحثة بأن المنطقة العربية في حاجة ماسة الى فلسفة تربوية واضحة المعالم ترتكز على فلسفة المجتمع وتطلعاته حتى يستطيع ان يبنى جيلا قويا متماسكا له شخصيته القوية وتصوراته العقائدية الواضحة عن الكون والانسان والحياة (باعباد ، ١٩٨٤ ، ص٧٥)

أهمية البحث والحاجة إليه :

لما كانت الفلسفة التربوية تتعلق بالتعليم كانت مثل الهواء والنور . لكل الناس او المجتمع لهم الحق نفسه والتعليم حق للجميع فلا يجوز منعه سواء من الاشخاص او الجماعات ان التربية تؤدي دورا رئيسيا مهما في حياة الشعوب المتقدمة منها والنامية على السواء . ولقد برزت اهمية الفلسفة التربوية في حياة الشعوب العربية اصبحت عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة للتماسك الاجتماعي والوحدة القومية و عاملا مهما في احداث الحراك الاجتماعي فضلا عن انها ضرورة لبناء الدولة العصرية . ومن المعروف ان التربية هي المسؤولة عن تقدم الشعب وتخلفه لأن قوة الامم لا تكمن في الفتى وانما تكمن في رأس المال البشري (السبعي ، ١٩٨٢ ، ص ١٤) ومن هنا اكدت الباحثة بأن الفلسفة هي التربية لأنها تقي بكل حياة الانسان طفلا وفتى ويافعاً ورجلا وكهلا . تنتمي لديه روح البحث عن كل واقعة علمية او وسيلة فكرية تساعد على تحقيق اغراضه وان كل عمل تربوي هو عملية فلسفية اذ نجد ان الفلسفة لا تسعى الى كشف الحقيقة والتعلق بها فحسب بل تعمل على اعداد النوع البشري لمستقبل أفضل ولحياة أرفع قيمة واسمى انسانية (ماضي ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠) وحيث تعد دراسة الطفولة جزءا من الاهتمام بالواقع والمستقبل معاً . حيث تشكل الطفولة شريحة واسعة في المجتمع . كما يشكل الجيل التالي . لذا فأن ما تبذله الفلسفة التربوية من جهود لأجلهم فيكون مطلبا من مطالب التغير الاجتماعي

المخطط الذي تعد التنمية احدى صوره . (الهيتي ، ١٩٨٨ ، ص ١٥) أذا ان رعاية الطفل في مرحلة مبكرة يعد عاملا اساسيا من عوامل التنمية وقهر التخلف وذلك لأن تحقيق وتنفيذ تلك البرامج التنموية الاقتصادية و الاجتماعية في اي مجتمع يعتمد بالدرجة الاولى والكبيرة على فاعلية وقدرة العنصر البشري (الهيبتي ، ١٩٨٨ ،ص ٢٥) واكدت الباحثة في هذه الدراسة أن تبين الطفل في المجتمع العربي وبالأخص العراقي منه وما يعنيه من مشكلات عامة وايضاً مشكلات خاصة ذلك نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة ترجع جذورها الى ما مر به المجتمع العراقي من ويلات وحروب لعبت دورا في عدم تمتع هذه الشريحة المهمة من المجتمع بحقوقها من العيش بأمان وطمأنينة . وهذا ما يعيق النمو السليم للطفل أذن تحاول هذه الدراسة ووصف واقع الطفل من حيث حاجاته الاساسية و مشكلاته والتشريعات التي تناولت ضمان توفير تلك الحاجات فيمكن ان يكون هذا البحث خطوة على طريق تنمية حقوق الطفل وتعزيزه وتطبيق وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالطفل من أجل تنمية الطفل وتقريره وذلك من خلال حل المشكلات التي تواجه الطفل نتيجة التغيرات الحاصلة في المجتمع من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ولأهمية البحث يمكن ان تضاف لهذه الدراسة كونها وثيقة علمية . الى جانب التقارير والوثائق التي تصف اوضاع الطفل (الهيتي ، ١٩٨٨، ص ٤١) ومن اهتمامات الباحثة الرئيسية ان يكون البحث مثيرا للتفكير والحوار ليدرك العاملون في النظام التربوي والمعلمون والعاملون في حقل التعليم عظيم المسؤولية التي يقومون بها مما يجعلهم معتزين بذاتهم مقدسين لرسالتهم التعليمية غارسين روح التعاون في نفوس الاطفال وبمختلف المراحل الدراسية . وهذه المسؤولية وهذه الروح تحتاج الى وضوح الفلسفة التربوية حتى تشمل كل منا له علاقة بالجانب التربوي والحقل التعليمي (السبعي ، ١٩٨٢، ص ٣٠)

هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم

تحديد المصطلحات :

اولا : فلسفة التربية :

تعددت التعريفات التي تقدم فلسفة التربية بتعدد الفلسفات العامة والمذاهب الفلسفية باختلاف العصور والقوى والعوامل الثقافية ومن هذه التعريفات ما يأتي .

- **يعرفها عبد الله عبد الدائم بأنها :**

تطبيق للنظرة الفلسفية والمنهج الفلسفي على التربية وتطبيق المنهج على الدراسة وانها النظرة النقدية التحليلية الشاملة الى الواقع التربوي وعلاقته الواقع الاجتماعي العام ويتحرك نحو المستقبل (عبد الدائم ، ١٩٩١ ، ص ٧٤)

- **ويعرفها كلوديا ينتليون :**

بأنها هي تلك الخميرة التي ينبغي أن تخالط التربية والتعليم والعالم والتاريخ وتلك الادارة الحازمة ارادة الواقعة الشامخة للإجابة عن الاسئلة والتحديات الكبرى في عصرنا (Dchesnokov ،1966، p50)

- **ويعرفها سعيد اسماعيل علي :**

ذلك الجهد الذهبي الموجه الى من شطحات البشرية محللا اياها بحثا عن المفاهيم الاساسية التي تكمن وراءها وإخضاعها للفحص والتحليل والفلسفة التربوية . تقوم بجهد عقلي لمناقشة جملة المفاهيم الاساسية التي يرتكز عليها العمل التربوي وتحليلها وتقدمها (علي، ١٩٥، ص١٩)

ثانيا : حقوق الطفل .

- مفهوم الحقوق

الحقوق جمع (حق) والحق في اللغة العربية له معان عدة ، فالحق ضد الباطل والحق ايضا واحد الحقوق ، والحق بالكسر ما كان من الابل ابن ثلاث سنين وقد دخل في السنة الرابعة والاثنين (حقه) (وحق) ايضا سمي بذلك لاستحقاقه ان يحمل عليه وأن ينتفع به والجمع (حقاق) ثم (حقق) بضمتين والحاقة القيامة سميت بذلك لان فيها حواق امور . وحق الشيء بالكسر (حقاً) اي وجب و (أحقة) غيره أوجبه و (استحقه) اي استوجبه ، والحقيقة ذو المجاز و (الحقيقة) ايضا ما يجب على الرجل ان يحميه (الرازي ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٦) والحق في اللغة يساوي الثابت الذي لا يسوغ انكاره واليقين بعد الشك والواجب والعدل والامر المقضي والمال والملك وصدق الحديث (الرازي ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٧)

- **يعرفها أحمد زكي :**

الحقوق من الناحية الاجتماعية بأنها المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد او الجماعة من المجتمع ما يتفق مع معايير هذا المجتمع ، اي المزايا التي يشعر الفرد او الجماعة أن من حقهم الحصول عليها من المجتمع ويقسم الحق على حق طبيعي وحق وضعي والحق الطبيعي هو اللازم عن طبيعة الانسان من حيث هو انسان ، اما الحق الوضعي فهو الذي تقره القوانين المكتوبة والعادات المقررة (زكي ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤٧)

- **مفهوم الطفل :**

الطفل والطفلة : الصغيران ، والطفل : الصغير من كل شيء بين ، الطفل والطفالة الطفولة والطفولية و لا فعل له . ويقصد بالطفل من يضعف من الكبر ويرجع الى حد الصبا والطفولة ، والجمع اطفال ، ويقول اللغوي ابن الهيثم : الصبي يدعي طفلا حتى يسقط من بطن امه الى ان يحتلم ، وكلمة طفل تطلق على الذكر و الانثى والجمع ايضاً ، قال تعالى (هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلاً) (غافر : ٦٧) واصل لفضة الطفل : من الطفالة او النعومة فالوليد به طفالة ونعومة حتى قبل الطفل هو الوليد ما دام رخصاً اي ناعماً (جويلي ،٢٠٠٠، ص ٤)

عرف الطفل عبد العزيز الدخيل

بأنها المرحلة المبكرة في حياة الانسان العمرية تتسم بسرعة النمو الجسمي وبذل الجهد لتعلم كيفية أخذ أدوار البالغين وتحمل المسؤوليات وتبدأ هذه المرحلة بعد مرحلة الرضاعة (هذا من ١٤ – ١٨ شهرا) وتبقى حتى سن البلوغ المبكر (وهذا من ١٢– ١٤ سنة تقريبا) او البلوغ المتأخر (١٨ – ٢١سنة) (الدخيل سنة ٢٠٠٦ ، ص ٤٦)

ويرى سيفموند فرويد أن الطفولة تقسم الى مراحل تتفق مع النمو النفسي الجنسي . اما سو لفيان فانه يركز اهتمامه نحو العمليات التطويرية التي تؤدي بالفرد الى مرحلة المراهقة فينقسم النمو الانساني الى

١. مرحلة الحضانة وتستمر حتى نضج مقدرة الطفل على استخدام اللغة
٢. مرحلة الطفولة وتستمر حتى نضج مقدرة الطفل على التعايش مع رفاقه .
٣. عهد الحداثة وتستمر هذه المرحلة حتى نضج مقدرة الطفل على المودة المتبادلة .
٤. مرحلة ما قبل المراهقة وتستمر حتى النضج الجنسي (مدكور، ١٩٧٧،ص٦٩)

ثالثا : التربية والتعليم

- **التربية :**

يعود اصل لغة التربية الى كلمة تربية ومعناه رب : ومنه رب الصبي ، بمعنى رباه حتى أدرك وربه رباً : اي تولي امره وملكه . وهي بهذا المعنى صفة ذات في حقه تعالى بصفته المالك والسيد .

ريب : ربيه تربيا بمعنى رباه ، ومنه الحديث لك نعمة تربها علّى اي تحفظها وترعاها ، ورباه تربية وترباه اي أحسن القيام عليه ووليه حتى يفارق الطفولة سواء كان ايناً له ام لم يكون وتطلق في صفة تعالى بصفته مديراً لخلقه ومربيهم (ابن سينا،١٩٩٣ ص٢٦)

- **عرفها محمد عطية الابراشي :**

بأنها تنشئة الولد حتى يبلغ التمام والكمال شيئا فشيئا . (الابراشي ، ١٩٦٧، ص ٢٦) وهذه التنشئه لا بد وان تكون ذات ابعاد اخلاقية واجتماعية ونفسية وعقلية وجسدية ويعرف بعض العلماء والمعاصرين التربية حديثا بأنها : مجموعة العمليات والجهود الموجهة ، بغية احداث التغير المرغوب في سلوك الافراد في احوال وظروف البيئة المادية والاجتماعية .

يستند هذا التعريف الى تحديد طبيعة التربية من حيث هي طرق ووسائل لتنشئة الطفل بطريق التدريس كما يراها ابن سينا (ابن سينا ، ١٩٦٣، ص ٣٠) او بطريق الاعتياد كما يراها الغزالي وغيره . لذلك يمكن تعريفها بأنها علم اعداد الانسان جسيماً يريد دينة ومجتمعه وأمته (الغزالي ، ١٩٨٤ ، ص٥٥)

- **التعليم :**

يعد التعليم من اهم العناصر الاساسية التي تكون البيئة الثقافية للمجتمع فهو يؤدي دور اساسياً في تغيير نمط البناء الاجتماعي كما انه يعد من اساسيات العصر الحديث وضرورة من ضروريات التغير الاجتماعي وهو المطلب الملح لدفع عملية التحديث في المجتمعات النامية التي تطمح الى مواكبة التطور . لذلك يعد التعليم اساسيا لقياس المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع (الدخيل ،٢٠٠٦، ص ٤٦)

- **وعرفته سحر عدنان القيسي**

بانه جزء من عملية التربية الغرض منه كسب المعرفة والمهارة والدراية بالعلم والعلوم (الدخيل ، ٢٠٠٦، ص٤٩)

التعريف الاجرائي للباحثة :

ظهر مفهوم الحق في التربية والتعليم متأخرا في تاريخ الحريات المدنية وليس ذلك بأمر غريب وذلك اننا اذ دققنا النظر في مفهوم الحقوق للطفل التعليمية والتي تنشدها الدول وترتبط بكل كائن على وجه الارض لوجودنا أنه هو نفسه متأخرا من حيث اكتسابه اجماعاً عاماً وخصائص مميزة له كما هو عليه اليوم ولم يتأت ذلك الا بعد ان حصلت الشعوب على استقلالها وكرامتها وحرياتها ويعد التعليم من اهم العناصر الاساسية التي تكون البيئة الثقافية للمجتمع فهو يؤدي دورا اساسيا في تغيير نمط البناء الاجتماعي ويعتبر التعليم من اساسيات العصر الحديث وضرورة التغيير الاجتماعي والمطلب الملح في عملية التحديث لمواكبة التطور والاعمار . والسبب الاقوى لدراستي لهذا البحث هو ملاحظات لعدم توفير اي حق من حقوق الطفل وخاصة حق التربية والتعليم وخصوصا المجتمع العراقي فتلاحظ الطفل في الشارع متسول تارة وتارة اخرى عدم العناية الابوية له وحيث كانت اطلاعاتي عليه من خلال العنف الاسري وعدم الاهتمام به علميا وصحيا وثقافيا اي يمكن ان تذكر اسباب اهماله من خلال طلاق الابوين او الوفاة او الفقر وكذلك الجهل والعيش المتردي وعد توفير الراحة والمستلزمات الاخرى التي يحتاجها الطفل

في هذا الوقت اذا يمكن ان نعمل سوية لمساعدة الطفل واخراجه من هذه الدوامة ليكون في الطريق المليء بالحب والتقدير والسعادة

الفصل الثاني :

اولا : الوثائق الدولية التي اكدت على اهتمام حقوق الطفل :

بدأ الاهتمام بحقوق الطفل منذ مدة طويلة عام ١٩١٩ م . حيث شكلت لجنة الامم (لجنة خاصة يتعلم الطفل) كذلك نشأ في أوربا عدد ن الهيئات غير الحكومية المهتمة بالطفولة من بينها (الاتحاد الدولي لإنقاذ الطفولة) وفي العام ١٩٢٣م . اقر الاتحاد ميثاقا له يتكون من خمس نقاط ، ثم تبنته عصبة الامم وعرف من ذلك الوقت باسم (اعلان جينيف) . وهو ما عدته الامم المتحدة لاحقا (يجسد التزام المجتمع الدولي نحو الطفولة) . بعد صدور اعلان جنيف بخمسة عشر عاما. صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨م . وهو يتكون من ٣٠ مادة . وما ورد به عن الطفل جاء في مادتين فقط ومن ثم جاء الاهتمام بالطفل باهتاً للغاية لدرجة لا تتناسب مع الاهتمام الذي كان المجتمع الدولي قد اولاء لحقوق الطفل قبل ذلك ثم جاء الاعلان العالمي لحقوق الطفل سنة ١٩٥٩ م والمكون من عشر مبادئ لينقل الحديث عن حقوق الطفل نقلة جديدة تلائم التطورات التي حدثت في العالم في ذلك الوقت الا ان هذه الخطوات لم تكن تمثل التزاما قانونيا تجاه حماية الطفل وحددت الامم المتحدة عام ١٩٧٩م عاما للطفل فتقدمت بولندا باقتراح لصياغة اتفاقية بشأن حقوق الطفل وتجسد هذه في عام ١٩٨٩ م . حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل بالصيغة المعروفة لدينا . وتتكون الاتفاقية من ٥٤ مادة تقع في ثلاثة أجزاء يحدد الاول المبادئ والحقوق . ويحدد الثاني آليات المتابعة ويحدد الثالث اجراءات التصديق والنفاذ .

ودخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ في وقت قصير عام ١٩٩٠ م. حيث صدق عليها العدد المطلوب طبقا للمادة ٤٩ من الاتفاقية (٢٠ تصديقا) وبحلول عام ٢٠٠٥م صدقت عليها (١٩٢) دولة . وتتميز اتفاقية حقوق الطفل بشكل عام واهمها .

١. تتبنى الاتفاقية مبدأ التكامل والاتساق بين مختلف الحقوق ، فدرجة استيعاب الطفل في المدرسة تتأثر بصحته ، والعكس مستوى الرعاية الصحية والنظافة الشخصية تتحسن بالمستوى التعليمي . اي انه لا يوجد تسلسل هرمي للحقوق طبقا لأهميتها .
٢. انها جاءت برؤية محددة ومتطورة لتنشئة الاطفال وأعادت الاعتبار الى دور الاسرة لأنها الوحدة الاساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع افرادها ولاسيما الاطفال ، وبأن الطفل ذكي تترعرع شخصيته ترعرعا كاملا ومتسقا ، ينبغي ان ينشأ في بيئة عائلية وفي جو من المحبة والسعادة والتفاهم وقد صقلت هدف التنشئة هو تنمية شخصية الطفل ومواهبة وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى امكاناتها وشجعت الدول الاطراف على اعتماد القيم التالية اساسها للتنشئة

أ- تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة والقيم الخاصة التعليمية .
ب- اعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات .
ت- تنمية احترام البيئة الطبيعية

اذن بنيت الاتفاقية على تصور اساسي ان الاطفال لهم قيمة الراشدين نفسها و مساوون لهم وان مرحلة الطفولة مهمة في حد ذاتها وأن سنوات الطفولة ليست مجرد تدريب على الحياة كراشد (عبد الله ، ٢٠٠٥، ص ١٨٠)

فيمكن تصنيف حقوق الطفل الى فئات تشترك كل منها في وحدة الهدف او تكامل الاهداف ومنها .

١. تنمية قدرات الطفل وتشمل التنشئة الاجتماعية ، التعليم ، الثقافة ، الانشطة ، الرياضة ، والفنية والترفيهية .
٢. الحقوق المعنية بحماية الطفل من الاقرار والاساءة والاستقلال .
٣. الحقوق المعنية بالمشاركة ومنها حق الطفل في التعبير عن آرائه والاستماع اليها في الاجراءات التي تتعلق بها (عبد الله ،٢٠٠٥ ، ص١٨٥)

- **حقوق الطفل في المنطقة العربية ومشكلاته**

يذكر تقرير وضع الاطفال في العالم العربي حسب تقرير منظمة اليونيسف لعام ١٩٩٩م ان التعليم هو جوهرة التنمية البشرية وبدون التعلم لا يمكن توسيع قاعدة التنمية . لذا هنا يجب ان نذكر على مشكلات التعليم كما رصدها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣م. فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصا بسبب ارتفاع معدلات الامية خاصة في بعض البلدان العربية الاقل تطورا وبين الاناث بالذات . (حقوق الانسان للأطفال ، ١٩٩٥ ، ص١٠٠)

واستمرار حرمان بعض الاطفال من حقهم من التعليم الاساسي . وتدني نسب الالتحاق بالمرحل الاعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة . وتناقص الانفاق على التعليم خاصة منذ عام ١٩٨٥ . غير ان أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل أساسا في تردي التعليم ونوعيته بشكل عام (حقوق الانسان للأطفال ، ١٩٩٥، ص١٠٧)

كذلك هناك مشكلات تتعلق بضعف الأطر المؤسسية لتطبيق حقوق الطفل مشكلة تعوق التقدم في التطبيق حيث تتوزع المسؤوليات في بعض المجالات كالتعليم والصحة لدينا في كل الدول العربية وزارات تتولى هذه المسؤولية . كذلك ادى غياب منظور الاطفال في الحوار بشأن الاصلاح الديمقراطي اي تجاهل الطفل في مجال سياسات الاصلاح الهيكلي الاقتصادي في العقدين الاخرين فما كان له أثر كبير في الاطفال واتسعت الفئات الاكثر فقرا في المجتمع وتساقطت الاسر تحت وطأة الاصلاحات الهيكلية في ظل غياب آلية منظمة لضمان الاحتياجات الاساسية للبقاء وانتشرت ظاهرة النساء الفقيرات المعيلات

لأسرهن وتضخمت ظاهرة عمل الاطفال وكذلك نمو ظاهرة اطفال الشوارع بشكل واسع وكبير كذلك أدت ظاهرة الصمت تجاه انتشار ظاهرة العنف والاساءة بأشكالها كافة تجاه الاطفال بل تبني ظاهرة الضرب كوسيلة لتنشئة الاطفال في البيت والمدرسة والمجتمع (عبد الله ، ٢٠٠٥، ص ١٨٩)

ثانيا : وقائع الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم

هناك الكثير من المشكلات التي ظهرت في المجتمع الكبير والتي من خلالها انعكست على النظام التعليمي واحدثت ظواهر سلبية كثيرة كسوء الادارة وتراجع كفاءة الاداء الى جانب تراجع الخدمات الضرورية بدءا من بناية المدرسة ومرافقها وصولا الى المواد التعليمية والحواسيب والمختبرات وقد ساعد هذا التدهور و التراجع في جميع المجالات على احاطة علاقة المدرسة بالأسرة والمجتمع المحلي وفقدان الثقة بالمدرسة كمؤسسة للعلم وكأداة لبناء الشخصية . وهذا ما شهدته المنطقة العربية لوقائع الفلسفة التربوية لنظام حقوق الطفل في التربية والتعليم نتيجة الحروب والكوارث التي لحقت بها لذا تستعرض في هذا المبحث الواقع التعليمي للطفل اهمها:

١. التعليم ما قبل المدرسة

ان الخطوة الاولى لأي استمرارية في التعليم هي تنمية القدرات المعرفية والنفسية الاساسية في الطفولة المبكرة وفي حين ان هذه التنمية تعتمد اولا وقبل كل شيء على الرعاية والتشجيع اللذين يلقاهما الطفل داخل الأسرة فان دور الحضانة هو بلا شك اهم شكل من اشكال الدعم للأسرة في هذا الشأن وتلعب دور الحضانة دورا رئيسيا يكمل ويعوض عن عدم التعليم في المنزل في مرحلة الطفولة المبكرة ويساعد على تزويد الاطفال بالقدرات التي سيحتاجون اليها للنجاح في المدرسة (منظمة الامم المحتدة ، ١٩٤٨، ص٢٥)

٢. دور المدرسة في نمو شخصية الطفل ومواهبة هناك دراسات اكدت بأن للتعليم المدرسي دور على تنمية شخصية الطفل ومواهبة وقدراته العقلية والبدنية . ودراسة اخرى اكدت بأن التعليم المدرسي في ظل الظروف الراهنة لا يعمل على تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية اذن اشاره البحث بأن هناك تراجع لدور المدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية تعمل على تنمية شخصية الطفل وضعف دورها في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل (منظمة الامم المتحدة ، ١٩٤٨ ،٣٠)
٣. تأكيد المدرسة على عدم الفروق الفردية في التعليم .

حول الرأي القائل بأن اقتصار المدرسة الابتدائية على الذكور فقط او الاناث فقط قد يشعر الاطفال بعدم المساواة بين الجنسين .

٤. الالتحاق بالتعليم الزامي .

ينص قانون التعليم رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ م على ان التعليم الاساسي الابتدائي الزامي ومجاني

٥. الاطفال خارج المدرسة .

ان ضياع فرصة الالتحاق بالمدرسة لا يضر الطفل المعني فحسب وانما كذلك المجتمع المحلي الاوسع فعدم الالتحاق بالتعليم يحد من اختبارات الفرد في الحياة كما انه يعوق تنمية المجتمع المحلي وثمة اثارة سلبية مماثلة للتعليم غير مكتمل ولا سيما عندما يأتي الانقطاع في مرحلة مبكرة .

٦. الاطفال المتسربون من التعليم

اشارة الباحثة من خلال دراسة البحث بأن هناك عدد كبير من الاطفال محرومون من حق التعليم الذي بالتالي يؤثر على خياراتهم بالمستقبل في أن يجدوا العمل الجيد

٧. التعليم الثانوي

ان التعليم في المرحلة الثانوية ليس الزاميا ليس مجانيا فقط وهو المرحلة المتوسطة والاعدادية التي يتهيأ بها الطالب للمرحلة الجامعية (منظمة الامم المتحدة ،١٩٨٤ ، ص٤٠)

الفصل الثالث

اولا : التعليم وحقوق الطفل

يعد التعليم ومؤشراته احد الميادين الاساسية في قياس مستوى التنمية البشرية وقياس الفقر ومستوى المعيشة في أي مجتمع وذلك لترابطه العضوي مع كافة ابعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والتعليم الى جانب كونه حقا انسانيا فأنه جوهر عملية التنمية البشرية لأنه مصدر التنوع في الفرص التي تتاح للناس وهو قاعدة التمكين الضرورية التي يمكن من خلالها توسيع أفق الاستثمار العقلاني لكل جهد وتحريره من التهميش والاغتراب عن حركة المجتمع وطموحاته كما ان التعليم هو الاداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية والحصول على وظيفية مجزية ، واكتساب المعرفة اللازمة لأفراد والمجتمعات لتطوير امكاناتها (وزارة التخطيط والتعاون ، ٢٠٠٦ ، ص٣٤) وكان التعليم الهدف الثاني من الاهداف الانمائية الألفية التي دعت اليها الامم المتحدة في اعلانها في قيمة الألفية التي عقدت في عام ٢٠٠٠ والذي نصت على التزامها بالسلام والامن والحكم السليم والاحترام لحقوق الانسان و الحريات الاساسية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية اذ تتكون الاهداف الانمائية من ثمانية اهداف محددة زمنيا وقابلية للقياس ترمي الى القضاء على الفقر وتحسين الاحوال المعيشية لكلا الجنسين من ضمنها تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الذي من أهم مؤشراته الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومدى قدره النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب الملتحقين بالمدارس والهدف الثالث هو الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب

والهدف الثالث من الاهداف الانمائية للألفية هو تحسين مستويات التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بكل مراحلة (التعليم الابتدائي ،الثانوي ، الجامعي) (العضايلة ، ١٩٦٦، ص٢٦-٤٥)

واكدت الباحثة بأن التعليم هو تكوين المقدرة عند الانسان منذ الصغر على الفهم والتفكير والتعبير واستخدام الادوات المتقدمة ضمن أطر عملية حديثة قابلة للتطوير وقادرة على التطوير وان التعليم سبب من اسباب التنمية ونتيجة من نتائجها أيضا اما التربية فلها مؤسساتها الخاصة بها تؤدي من خلالها وظائف محددة مرتبطة بعجلة الانتاج ومن خلالها تهدف الى

١. تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية .
٢. البحث والكشف عن المعارف الجديدة .
٣. تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية .
٤. تنشر المعرفة واشاعتها بين اكبر عدد من المواطنين .

هذه الوظائف يجب ان تتجسد في الهيكل التعليمي المختص بتهيئة الاطفال لمواجهة متطلبات مجتمعهم مستقبلا (عمار ، ١٩٧٨ ، ص٩)

وان التعليم المدرسي وغير المدرسي كليهما أداة لتشكيل الانسان اي بناء سلوكه . وهو ما يصطلح على تسمية بعملية التربية التي تمتد مدى الحياة (عمار، ١٩٧٨ ، ص ١٥)

ذكرت الباحثة بأن الدين الاسلامي الحنيف اول من امر بالبعثات والذهاب من بلد الى آخر لكسب العلم بكافة ألوانه ولم يفرق الاسلام بين الذكر والانثى في التعليم والتعلم فقال الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) (رواه ابن ماجة) (العاني ، ٢٠٠٦ ، ص١٩٤)

ولقد نصت الاعلانات والاتفاقيات الدولية جميعها على أهمية حق الطفل في التعليم وبشكل عام لجميع افراد المجتمع وللطفل بشكل خاص ويعد الاعلان العالمي لحقوق الطفل الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٩م الحجر الاساس في تاريخ حق التعليم للطفل . اذ جاء التأكيد على حق الطفل في الحصول على التعليم في البند السابع من هذا الاعلان (النكلاوي ، ١٩٨٦ ، ص١٢١)

ومن قبلة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨. الذي قرر حق الانسان في التعليم ووجوب ضمان الرسائل التي تجعل التعليم الزامياً ومجانياً كذلك الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة (١٣) على ان يكون التعليم الزامياً ومتاحا للجميع في المرحلة الابتدائية و متاحا وميسورا للجميع في المرحلة الثانوية وأن يكون التعليم العالي ميسورا للجميع على أساس الكفاءة كما تترك الحرية للأباء في اختيار ما يرونه مناسبا من مدارس لأطفالهم ونصت على هذا الحق ايضا للمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان (العضالية ، ١٩٩٩، ص ٤٧)لقد كرست اتفاقية حقوق

الطفل حق الطفل في التعليم في المادة (٢٨) من الاتفاقية ولم تكتف الاتفاقية بتقرير حق الطفل في التعليم بل وجدت مجموعة من الاهداف من تعليم الطفل نصت عليها المادة (٢٩) من الاتفاقية اذ تضيف بعدا نوعيا تتجلى فيه حقوق الطفل وكرامته الذاتية فيهي تمثل اهداف التعليم، الذي ينبغي ان يستهدف كامل امكانات الطفل بما فيها تنمية احترام حقوق الانسان لديه ، كما ينبغي للتعليم ان يستهدف تنمية شعور مرهف بالهوية والانتماء لدى الطفل فضلا عن جعله كائنا اجتماعيا يتفاعل مع غيره ومع بيئته (العضالية ، ١٩٩٩ ، ص٥٥)

ثانيا : التربية وحقوق الطفل

اكدت الباحثة عن موضوع التربية على حقوق الطفل هو حديث الشأن العام والتنمية وتحديث المجتمع .لأن التطلع الى التنمية والتحديث لا يستقيم من دون استحضار الحق في التعلم . وفي حرية الرأي . وفي المساواة والديمقراطية وفي الكرامة والتسامح . اي من دون استحضار البنية العامة لثقافة المواطنة وحقوق الانسان وجهازها المفاهيمي والقيم والسلوكيات التي تنبثق عنها (نافعة ، ١٩٨٢ ، ص ٩٧) وفي هذا الجانب اكدت منظمة اليونسكو بأن القيمة العظيمة لحقوق الطفل تكمن في كونها تساعد الكائنات الانسانية على تكريم نفسها بنفسها ومن هذا المنطلق نجد :

١. ان التربية على المواطنة وحقوق الطفل عمل يهدف الى ترسيخ ثقافة تدافع عن الانسان .
٢. ان التربية على حقوق الطفل مساهمة اساسية في الوقاية من انتهاكات حقوق الانسان واستثمار في اتجاه اقامة مجتمع عادل يحظى به الافراد التقدير والاحترام .
٣. ان هذه التربية تقصد خدمة الكائن البشري هي المقدمة المنطقية والواقعية لكل عمل هادف الى تنمية العنصر الانساني وتثقيف قيمة وسلوكه ، كمدخل ضروري لتنمية المجتمع وحداثته .
٤. ان التربية على حقوق الطفل استجابة لأسلوب تربوي حديث تتعلق بالدعوة الى انفتاح المؤسسة التربوية و التعليمية على الاطفال والمراهقين والشباب وما يعرضه هذا المحيط الثقافي والاجتماعي للمتعلمين من تصورات وقيم وسلوكيات (رمضان ، ٢٠٠١ ، ص١٣) .

وقد عد المعلم (التدريسي) الى جانب وسائل اخرى ، جسرا رئيسيا يمكن ان تعبر منه تلك الحقوق لكي تشيد بها موقعاً ثابتا في شخصية الطفل وفي النسق المجتمعي غير ان المدرسة لن تنجح في التربية على حقوق الطفل مالم تتدرج هذه التربية في سياق استراتيجية عمل تهم الدولة من جهة و المجتمع المدني من جهة اخرى وتبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة وتتواصل في المدرسة ومحيطها (رمضان ، ٢٠٠١، ص٢٠) ان الاتجاه الى التربية على حقوق الطفل اتجاه لا يقصد به تعليم معارف وتصورات بشأن حقوق الطفل . بقدر ما يرمي الى تأسيس القيم التي ترتبط بها . فالتربية على حقوق الطفل ليست هي (تربية معرفية) بل

هي (تربية قيمية) بالدرجة الاولى فاهتمام التربية بالجانب المعرفي لا يعد قصدا نهائيا من هذه التربية فهي تتوجه الى قناعات الفرد وسلوكياته (رمضان ،٢٠٠١ ، ص٢٥)

ولا تكتفي هذه التربية بحشد الذهن بمعلومات بشأن الكرامة والحرية والمساواة بل أنها تقوم أساسيا على ان يمارس الانسان تلك الحقوق وان تؤمن بها وجدانيا وان يعترف بها حقوقا للأخرين . وان يحترمها مبادئ ذات قيمة عليا . انها ليست تربية معارف للتعليم فقط وانما هي تربية قيم للحياة والعيش . انطلاقا من ان التلاميذ لا يريدون ان يتعلموا حقوق الانسان فقط وانما ان يعيشوها في تعليمهم حتى تكون اكبر فائدة عملية بالنسبة لهم ، فالامر يتعلق اذن ، يتكون شخصية الطفل المتعلم تتأس نظرتها للحياة ووجدانها ومشاعرها على ما تقتضيه ثقافة حقوق الطفل من ممارسات وعلاقات فيما بينهم ومن ثم بينهم المجتمع (راشد ، ٢٠٠٦ ، ص١٨)

وترتبط التربية على حقوق الطفل بثلاث مستويات تمثل المجالات التي تتجسد فيها مختلف مظاهر ترسيخ ثقافة بالحق والواجب والديمقراطية وهذه المستويات هي :

١- المستوى الاندماجي :

ان الاتجاه الى تعزيز حقوق الطفل في البرامج الدراسية يضعنا في قلب المستوى التعليمي . حيث لا تستقبل ثقافة حقوق الطفل بنفسها مادة مستقلة مما يؤدي الى ضرورة تبني اسلوب (التدريس المندمج) اسلوبا تعليميا يدمج هذه الثقافة في منهاج كل مادة دراسية وأسلوب تدريسها ، فتكون جزءا من برنامجها ، وتشغل مكانا ما في كتبها ، وتفتح فكر المتعلم وسلوكه على قيم الكرامة والمساواة والحرية والمواطنة وغير ذلك من حقوق . كما ينبغي ان يمتد هذا من مستوى تدريس المادة الى مستوى التأطير فيها ، ومختلف العمليات التي يمارسها الاشراف التربوي لكل مادة تعليمية ان تصبح ثقافة حقوق الطفل حاضرة موضوعاً في التنشيط التربوي من ندوات وورش عمل ودروس تطبيقية (وهاب ، ١٩٩٩ ، ص١٥-١٦)

٢ – المستوى التربوي :

اكدت دراسة البحث بان لا تقف بالتربية على حقوق الطفل عند مستوى التدريسي المندمج داخل الفصل الدراسي وانما يتطلب الامر التأسيس لهذا المستوى منذ مراحل التربية الاولى داخل الاسرة تعزيزه من وراء جدران الصف المدرسي . سواء في مجال الجو المدرسي نفسه او في الجو التربوي العام . فالمدرسة ليست وحدها معنية ولكن هناك ما يسمى حديثا (بالمدرسة الموازية) اي وسائل الاعلام و الاتصال الحديث التي تؤدي دورا مهما فالتربية الشاملة على حقوق الطفل تعمل على نشر قيم الحرية وترسيخ سلوكيات المساواة و التسامح والديمقراطية في مختلف مراحل نمو الفرد وتطوره الفيزبولوجي والعقلي والوجداني . وعبر مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية مثل الاسرة والتعليم الابتدائي والانشطة المدرسية ووسائل الاعلام (وليامز ، ٢٠٠٣ ، ص٦١)

يمكن توضيح عمل هذه المؤسسات :

أ- الأسرة :

ان ما تكسبه شخصية الطفل في هذه المؤسسة المهمة فيمتد أثره ايجابيا او سلبيا على تفكيره وسلوكه في ما بعد طفولته الاولى . ولعل تلك ما يجعل من التربية داخل الاسرة أحد أسس كل تربية ومنها التربية على حقوق الطفل فاذا لم تجد ما يرسخها ويعززها وينسجم معها . منذ طفولته الاولى فان ذلك سيكون عائقا امامه في المراحل اللاحقة للطفولة .

ب- التعليم الابتدائي :

ان نوعية ما يكتسبه الطفل في التعليم الابتدائي باعتباره مرحلة انتقال من الاسرة الى المدرسة له اثر في تربية الطفل وتفتحة المبكرة (ابو ، ٢٠٠٦ ، ص٦١) تعمل مرحلة التعليم الابتدائي للتربية على حقوق الطفل يترسخ القيم والسلوكيات التي تنسجم ومبادئ الثقافة العامة اي لكي لا تكون تلك المرحلة عائقا امام هذه الثقافة

ت- الانشطة المدرسية :

ينبغي ان تقام داخل الجو المدرسي وخارج الفصل الدراسي وحصص المواد المدرسية اعمال تربوية واجتماعية وثقافية ويكون هذا مصدر تربية على قيم وسلوكيات ان تنسجم مع مبادئ حقوق الطفل

ث- وسائل الاعلام :

تمثل وسائل الاعلام بالنسبة للفرد (الطفل المتعلم) ولاسيما البصرية منها مصدر تلقي المعلومات و نماذج من السلوك والقيم السائدة في بيئة و محيطة وخارجها ايضا وتساهم بذلك وسائل الاعلام في تشكيل ذهن الطفل وكذلك تطلعاته وانماط سلوكه . سواء أكانت تخصه كفرد ام في علاقة مع الآخرين وهكذا فان المواد التي يقدمها التلفزيون التربوي للأطفال تصبح ذات أثر فعلي حينما يتم الاقتداء بما تتضمنه من شخصيات وقيم ورموز ومن ثم فأن وسائل الاعلام كذلك تكون عاملاً مساعداً او عائقاً للتربية على حقوق الطفل حسب نوعية ما تقدمه وتنشره (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤)

٣.المستوى الثقافي المجتمعي :

ان الممارستين الانسجامية والتربوية . ليستا معزولة عن البيئة الثقافية المجتمعية عامة . مما يلزم من الفاعلين لحقوق الطفل . التفكير في أن لإنجاح للممارستين المذكورتين من دون انسجامها مع ممارسة

تشملهما . وهي الممارسة الثقافية فهذه تؤسس وتؤطر كل عملية تربوية (التنشئة) و تعليمية (التدريس) ولا سيما على مستوى التصور والمعرفة والقيم . (عبد المجيد ، ١٩٩٢ ، ص٥٨)

وفي ضوء هذا التصور فان تأسيس ثقافة حقوق الطفل وتنشئته على مبادئها ومفاهيمها وقيمها يتطلبان تأسيسهما على نشر ثقافة نظرية وقيم للسلوك تتكامل مع قيم المواطنة كما هي ثقافة حقوق الطفل وواجبات ومسؤوليات تمهد لها وتحميها نظريا تشريعيا وعليما على مستوى المجتمع بكل مرافقة وقطاعاته وهكذا تكون الحاجة كبيرة الى ثقافة عقلانية انسانية تنويرية تؤمن بتطبيق مبادئ حقوق الطفل تطبيقاً عملياً في المجتمع عموما كما تعزز الدروس المستفادة وتهدي التلاميذ الى معرفة المساهمة التي قد يقدمونها خارج الصف والمدرسة وفي حياتهم (عبد المجيد ، ١٩٩٢ ، ص٥٩)

الاستنتاجات

استنتجت الباحثة من خلال فلسفة النظام التربوي لحقوق الطفل في التربية والتعليم وحيث تستند الى ما يلي :.

١. التربية المستقبلية ينبغي ان تقوم على اساس فلسفة تربوية واضحة لكي يصل للمجتمع عن طريقها الى نتائج اكثر توفيقا من تلك التي عليها الان.
٢. حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو وحيث تنص المادة (٣) ان تعترف الدول الاعضاء بأن لكل طفل حقا اصيلا في الحياة وخصوصا التربية والتعليم وتكفل الدول الاطراف الى اقصى حد ممكن لسعادة الطفل ونموه.
٣. تقديم الرعاية الصحية اللازمة له وتوفير التعليم لتنميته وتثقيفه .
٤. احترام اراء الطفل اكدت الاتفاقية في هذا المجال على احترام اراء الطفل وبأن للطفل قادرا على تكوين الاءه الخاصة حول التغيير بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل .

التوصيات

عالجت الباحثة مشكلة غياب حق الطفل في التربية والتعليم في النظام التربوي وعدم وضوحها في الحقل التعليمي وبذلك توصي بالاتي :.

١. لابد من تكامل المسؤولية الكاملة من خلال جهود الدولة والحكومة لتوفير فرص حق التعليم الكامل للطفل من خلال توفير المدارس والمستلزمات العامة في سبيل تكوين الوعي لدى الطفل وبالتحلي بالصبر وعمل الخير والرحمة .
٢. على الدولة تسعى لجعل التعليم حق ديمقراطي من خلال تعميم البرامج وتوحيد المناهج والمقررات على الرغم من تنوعها في الاشكال والمضامين .

الخاتمة

إن التوعية والتثقيف بحقوق الطفل في التربية والتعليم واجب وطني ملزم لمؤسسات المجتمع المدني والحكومات كافة . وهذا ما اكدت معتقدات المجتمعات التي تهتم بحقوق الطفل . وهو مسؤولية ملقاة على عاتقها تتطلب اعمال الشراكة الحقيقية المبنية على قيم اسلامية عربية وقيم عالمية مشتركة قائمة على المعرفة التامة بحقوق الطفل . وعلى الوعي الكامل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان والحكومة بواجباتها المتمثلة باحترام الاخرين وتقدير كرامتهم بغض النظر عن اصولهم ومعتقداتهم واعتبار الاختلاف وتعدد الثقافات عنصرا رئيسا في تحقيق التنمية التربوية لفلسفة التربية .

Reference

1. Ibn Sina, Al-Hussein Bin Ali, Al-Qanun in Medicine, Dar Sader, Beirut, Three Volumes, DDT, 1963, pp. 26-30.
2. Abu, Hassan, Human Rights Education, research published on the Internet, 2006, p. 61.
3. Ihssan Hassan Muhammad, Studies in educational thought, Dar Al-Shorouk, Jeddah, Saudi Arabia, 1st Edition, 1983, p.50.
4. Al-Irashi, Muhammad Attiyah, Islamic Education and its Philosophers, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Edition 3, 1961 p. 26.
5. Baabad, Ali Hood, Education systems and their philosophies in the countries of the world, Sana'a University Press, Yemen, 1984, p.75.
6. Joeli, Saeed Salem, The Concept of Child Rights and Protection in Islamic Law and Public International Law, Research presented to the Symposium of the Association of Islamic Universities in Riyadh, Saudi Arabia, 2000, p. 4.
7. Human Rights for Children, A Simplified Text of the Universal Declaration of Human Rights, The Arab Institute for Human Rights, the Tunisian Branch of Amnesty International, 1995, pp. 1000-107.
8. Al-Dakhil, Abdul Aziz Abdullah, Dictionary of Social Service and Social Sciences Terms, Dar Al-Manahij for Publishing and Distribution, Edition 1, 2006, p. 46.
9. Ramadan Amara, Teacher’s Guide to Human Rights Education, Arab Institute for Human Rights, 2001, pp. 13-25.
10. Rashid, Ali Hussein, Education and Teaching of Human Rights, Al Wasat Al Thaqafia Press, Morocco, 2006, p. 18.
11. Al-Razi, Muhammad Ibn Abi Bakr, Mukhtar Al-Sahih, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 1973, pp. 146-147.
12. Zaki, Ahmad, Dictionary of Social Sciences Terms, Lebanon Library, Beirut, 1977, 347.
13. Al-Sebaei, Abdul Aziz and Abdullah Turki, From Contemporary Education Issues, Ali Bin Ali Press, Qatar, Doha, 1982, p. 30.
14. Abdel-Daem, Abdullah Towards an Arab Educational Philosophy, Educational Philosophy and the Future of the Arab Nation, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st Edition, 1991, p. 74.
15. Ali, Saeed Ismail, Contemporary Educational Philosophies, The World of Knowledge Series, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, Issue 198, 1995, p.19.
16. Abdullah, Ahmed Human Rights - Participation Rights and the Duty of Dialogue, Cairo Institute for Human Rights Studies, Cairo, 2005, pp. 180-189.
17. Ammar, Hamed, Arab education and its developmental return, Arab Future Magazine, Issue 3, 1978, pp. 9-15.
18. Al-Adayleh, Amin, A look at the rights of the child, a legal point of view, Raya Mu'ta Magazine, Volume 4, Jordan, Issue 16, 1999, pp. 26 -55.
19. Al-Ani, Abd al-Latif, Human Rights in Islam, a comparative study, a research published in the Journal of the College of Arts, Issue 75, 2006, p 194.
20. Abdel-Majid, Layla, Communication and Media Policies and their Impact on Culture and Education, Aalem Al-Thought, Vol. 23, Issues 1, 2, 1992, pp. 58-59.

21. Al-Ghazali, Abu Hamed, Revival Science Religion, Dar Al-Shaab Press, Cairo, c. 1984, p. 55.
22. Madi, Ali, Philosophy of Education and Freedom, Dar Al Masirah, Beirut, 2nd Edition, 1979, p. 40.
23. Madkour, Ibrahim and others, Dictionary of Social Sciences, House of General Cultural Affairs, Cairo, Issue 3, 1994, p. 69.
24. The United Nations Children's Fund (UNICEF) in cooperation with the Information and Decision Union Support Center, Center in Hasid Egypt for Situation Analysis, 1948, pp. 25-40.
25. Nafaa, Hussein Al-Sayed, The Arab League and Human Rights, Arab Affairs, No. 13, 1982, p. 97.
26. Al-Naklawi, Ahmad Muhammad Mansour, the educational situation in the Arab Gulf states in the light of the Universal Declaration of the Rights of the Child, Arab Education Library for the Gulf States Press, An Analytical Evaluation Study, Riyadh, 1986, p. 121.
27. Al-Hiti, Hadi Numan, Children's Culture, The World of Knowledge, a monthly cultural book series issued by the National Council for Culture, Title and Literature, Kuwait, 1988, pp. 15-50.
28. Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Organization for Statistics and Information Technology, United Nations Development Program, Map of Deprivation and Living Standards in Iraq, 2006, p. 34.
29. Wahhab, Hassan, The Reference Guide for the Culture of Human Rights, New Knowledge Press, Riyadh, Morocco, 1969, pp. 15-16.
30. Williams, J, R, Inclusion guide for Arabic speakers, translated by: Fouad Abu Zahra, Center for Digital Education Studies, Morocco, 2003, p. 61.
31. The Qatari Ministry of Education, School Life Guide, Doha, 2006, p. 24.